WP IRAQ

تصدر كل يوم سبت

2025\05\07

العدد 249

الى الأمام FORWARD

الأسبوعية

صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي

حرية– مساواة– حكومة عمالية

أساس الاشتراكية الإنسان... الاشتراكية حركة إعادة الخيار للإنسان

منصور حكمت

رئيس التحرير: توما حميد

tomahamid69@yahoo.com

WP-IRAQ.COM

العقاب الجماعي في العقيدة النازية: قصة معاشات تُصادر في كردستان

سمير عادل

لسنا بصدد الحديث في هذا المقال عن سكان غزة، ولا عن سياسة التطهير القومي التي تمارسها إسرائيل ضد الفلسطينيين، وهي سياسة تستند إلى عقيدة نازية وتقوم على أشكال متعددة من العقاب الجماعي. ما نتحدث عنه هنا هو سياسة النظام الطائفي-القومي في بغداد تجاه عمال وموظفي كردستان.

بطبيعة الحال، لا نقارن بين ما يحدث في الأرض الفلسطينية المحتلة وما يحدث في كردستان، لكننا نسلط الضوء على المنهجية السياسية ذاتها التي ينتهجها النظام السياسي في بغداد تجاه جماهير كردستان. وخاصة قراره الأخير بقطع الرواتب ومعاشات عمال وموظفي كردستان.

في اجتماع ضمن برنامج «مواجهة وباء كورونا» لجبهة ضمت اتحادات عمالية ومنظمات مجتمع مدني وأحزاب سياسية في عام ٢٠٢٠، ناقشنا إصدار موقف للدفاع عن معاشات ورواتب عمال وموظفي كردستان. حينها قال أحد الزملاء إن بغداد لا تتحمل المسؤولية، وإن حكومة إقليم كردستان هي من تستولي على النفط وتبيعه لمصلحتها دون إرسال الأموال إلى بغداد.

فكان ردنا عليه: إن واردات نفط العراق بكامله تذهب إلى الحكومة في بغداد، فماذا جنينا منها نحن؟ انظر إلى حجم البطالة، إلى الخدمات الصحية والاجتماعية المتدهورة، إلى الكهرباء المنقطعة، إلى أطفالنا الذين يبحثون عن الطعام في المزابل، أو في أحسن الأحوال، تحولوا إلى باعة ومتسولين في الشوارع بدلاً من أن يكونوا على مقاعد الدراسة. إنهم يريدون منا أن نتنفس زفير السموم القومية، ويغرسون أسافين الفرقة بيننا، لتضليلنا عن جوهر صراعهم الحقيقي.

ما نود قوله، هو أنه بغض النظر عمّن ينتهك الدستور، وبغض النظر عن الخلافات السياسية بين طرفي بغداد وأربيل، وعن مشروعية أو حقانية كل من الحكومتين، وبعيدًا عن التوازنات الإقليمية وتداعياتها على طرفي المعادلة السياسية في العراق، فإن النظام السياسي القائم في بغداد قد كشف مرة، في ظل ظروف سياسية وتوازنات معينة، عن طبيعته الطائفية ذات النزعة الشمولية الشبيهة بالنزعات النازية، تجاه المناطق المصنفة كمناطق "سنية"، وأخرى هي قومية شوفينية.

لقد استغل هذا النظام المناخ الدولي الذي رفع راية الحرب على الإرهاب وتنظيم داعش، ليُمارس جرائم تطهير ديموغرافي، ويستولي على الأراضي، ويُغيّب المئات من شباب تلك المناطق، مستخدمًا أساليب بعثية – إن لم تكن أشد وحشية – في تعذيب المعتقلين، خصوصًا في محافظات ديالى وصلاح الدين وبابل ونينوى والانبار.

إن هذه السياسة التي ينتهجها النظام السياسي في بغداد تُعد تجسيدًا لمبدأ العقاب الجماعي، وهي جزء من العقيدة النازية، تستهدف كل من يُهدد سلطتهم السياسية أو يمسّ امتيازاتهم الاقتصادية.

العقاب الجماعي، كما ورد في العقيدة النازية التي مارسها النظام السياسي في ألمانيا خلال حكم أدولف هتلر، كان على درجات متعددة. بدأ بمنع التوظيف والتهميش السياسي والاقتصادي الممنهج، مرورًا بالتجويع والتهجير والاستيلاء على الأراضي، وانتهاءً بالإبادة الجماعية. وقد طبّقت العديد من الأنظمة القومية هذه السياسات ضد سكان وجماعات

التتمة ص ٣

منصور حكمت وحقوق الاطفال

توما حميد

يُعد منصور حكمت أحد أبرز المنظّرين الذين ساهموا في تطوير النقاش حول حقوق الأطفال، خاصة في سياق الصراع بين التقاليد الرجعية والقيم الإنسانية الحديثة. تميزت مساهماته بالوضوح والجرأة، متفوقةً في ذلك على العديد من الشخصيات التاريخية والمعاصرة في الحركات السياسية، بما فيها الماركسية. فموضوع حقوق الأطفال لم يحظَ باهتمام مفصّل من قبل ماركس أو إنجلز أو لينين، ويرجع ذلك جزئيًا إلى السياق التاريخي الذي عاشوا فيه، حيث كانت قضايا الطفولة تُعتبر ثانوية مقارنة بالصراع الطبقي المباشر. كما أن الكثير من الحقوق أصبحت أكثر وضوحًا نتيجة دراسات في مجالات مهنية مثل الطب.

إنجازات الحركات التقدمية وحقوق الأطفال

الحقوق الأساسية للأطفال، كالحق في حياة آمنة، والرعاية الصحية، والتعليم، وحظر تشغيل الأطفال دون سن ١٦، ومنع جميع أشكال الإيذاء، لم تكن هبةً من النظام الرأسمالي، بل نتاج نضالات الحركات المعارضة، خاصة الاشتراكية، التي فرضت هذه المكاسب بعد صراعات مريرة، لا سيما في أعقاب الثورة البلشفية. ومع ذلك، بقيت ثغرات كبيرة في حماية الأطفال، وهو ما تناوله منصور حكمت بشكل نقدي وعملي.

المساهمات الفكرية لمنصور حكمت

يُعد برنامج الحزب الشيوعي العمالي «عالم أفضل» وثيقة تقدمية مهمة في هذا المجال. ولكن جسّد منصور حكمت أفكاره بشكل خاص في ردوده على منظمتي «النشرة السويدية للمرأة والأصولية» و»راه كاركر» (درب العامل)، اللتين انتقدتا موقف الحزب الشيوعي العمالي الداعي إلى منع حجاب الأطفال، ووصفته بـ»التنكر للحقوق الديمقراطية للأقليات» و»عدم احترام الخصوصيات الثقافية». حيث قدّم منصور حكمت رؤية متكاملة لحقوق الطفل، تمحورت حول ضرورة تجريم أدلجة الأطفال، وحقوق الطفل داخل العائلة، ودور القانون والدولة في حماية هذه الحقوق، مؤكدًا أن حق الاختيار الذي ينطبق على البالغين لا ينطبق على الأطفال.

ولم يقتصر دور منصور حكمت على الجانب الفكري، بل كان أحد مؤسسي منظمة «الطفل أولًا» التي هدفت إلى حماية الأطفال وحقوقهم.

المحاور الأساسية لأفكار منصور حكمت:

حرية الاختيار:

يرى منصور حكمت أن هناك فرقًا جوهريًا بين حرية الاختيار بين البالغين والأطفال، فالأطفال لا يملكون القدرة على الاختيار في مسائل معقدة مثل اختيار العقيدة ومايترتب عليه؛ لأنه ببساطة ليس للطفل غير الراشد القدرة على اتخاذ القرارات. لهذا، فإن الحديث عن «اختيار» الطفلة للحجاب هو «مزحة تافهة».

انتقد منصور حكمت مقترحات خصومه في مجال حجاب الأطفال، مثل «منع الحجاب الإجباري فقط»، معتبرًا إياها حلولًا شكلية لا تحمي الفتيات فعليًا، لأن آليات القسر في العائلات غالبًا ما تكون خفية. كما أنه لا توجد أي إمكانية من الناحية العملية لأي طفلة لإثبات أن الحجاب فُرِض عليها قسرًا. في الحقيقة، لا يمكن أحيانًا حتى للنساء البالغات الاختيار بحرية في ظل الضغوط العائلية والاجتماعية.

يقدّم منصور حكمت تحليلًا طبقيًا للحجاب كأداة طبقية وذكورية لقمع المرأة، إذ يصفه بأنه ليس مجرد قطعة قماش، بل أداة لفرض العزلة والتبعية على النساء والفتيات. كما يشير إلى العواقب النفسية المدمرة لإجبار الفتيات على ارتداء الحجاب، مثل الحرمان من المشاركة في الأنشطة الرياضية والاجتماعية.

منع أدلجة الأطفال:

رفض منصور حكمت فرض أي أيديولوجيا مهما كانت طبيعتها (دينية، قومية، أو حتى ماركسية) على الأطفال، باعتبارها نوعًا من غسل الدماغ.

التتمة ص ٣

نهاية الميليشيات!

محسن كريم

الصفحة الثانية

نهاية الميليشيات!

محسن كريم

يبدو أن عصر الميليشيات في إطار سياسات الدول الإمبريالية والبرجوازية، على الأقل في الشرق الأوسط، يقترب من نهايته. أُعلن عن هذه السياسة تحت عنوان «جمع الأسلحة وحصر ها في يد الدولة». هذه السياسة لا تستهدف فقط تلك الميليشيات التي أنشأتها الدول في إطار صراعاتها على النفوذ والمصالح للحصول على امتيازات متبادلة، والتي تقدم لها الدعم السياسي والعسكري والمالي، بل تشمل أيضًا تلك الحركات المسلحة التي ظهرت واعلنت عن نفسها في سياق سياسي معين، كحركات المقاومة ، وقد تجد لها مكانًا للتعاون ضمن مصالح الدول البرجوازية السياسية والأمنية.

اصبحت قضية «حصر الأسلحة في أيدي الدولة» حجر الزاوية بعد أحداث ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، عندما شنت حركة حماس الفلسطينية هجومًا مسلحًا على إسرائيل، فردت إسرائيل برد عسكري وحشي لم يستهدف فقط مقاتلي حماس، بل شمل النساء والأطفال والشباب والشيوخ الفلسطينيين كأهداف معلنة لهجماتها، مما أدى إلى تدمير غزة. ثم جاءت التطورات في لبنان وانهيار نظام بشار الأسد لتحول معادلة القوى الإقليمية لصالح إسرائيل، على حساب إيران وميليشياتها في المنطقة، التي تعتبرها إسرائيل العدو الأول لها!

تحقق هذا التقدم الإسرائيلي في مواجهة المحور الإيراني بدعم عسكري وسياسي غير محدود من الولايات المتحدة والدول الأوروبية، لذا فإن نجاح إسرائيل في هذا الصراع والتغيرات التي حدثت، عززت في الوقت نفسه مكانة أمريكا في المنطقة. أصبحت الان الفرصة أكثر ملاءمة للولايات المتحدة ورأس المال الأمريكي للاستثمار في الشرق الأوسط لمنافسة الرأس المال الصيني الذي تسلل إلى المنطقة منذ فترة. تتمثل استراتيجية أمريكا الآن في الشرق الأوسط تهيئة أرضية مستقرة ومستدامة لاستثمارات رأس المال الأمريكي، وهو ما يتطلب تحقيق قدر من الاستقرار والهدوء من الناحيتين الأمنية والسياسية.

رغم أن تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط، كمنطقة ذات اهمية جغرافية -سياسية واقتصادية، وأرض خصبة للاستثمار وتحقيق الربح لرأس المال الإمبريالي والمحلي، كان منذ زمن طويل أحد أهم احتياجات رأس المال، إلا أن هذه الفرصة لم تُتح بسبب الصراعات السياسية والعسكرية المستمرة!!

بالطبع، الصين، ككتلة اقتصادية إمبريالية في حالة نمو وتطور، لديها استثمارات ضخمة في المنطقة ولديها برنامج توسعي وتنموي، لطالما اهتمت بترسيخ الاستقرار السياسي في المنطقة.

حتى الصراع الطويل بين إيران والسعودية، الذي ظل دون حل لسنوات طويلة، انتهى على يد الصين. لكن الآن حان الوقت بالنسبة للولايات المتحدة للدفاع عن الاستقرار السياسي الإقليمي، حتى في ظل الاتفاق مع إيران، خاصة وأن جميع قوات الميليشيات التي كانت مصدرا لعدم الاستقرار في المنطقة و تهديدًا لإسرائيل وعلى الجبهة الإيرانية تم تحييدها إلى حد كبير!

الآن، وبعد تغيير السياسة الأمريكية تجاه أوكرانيا وقبول غير المباشر بالواقع القائم على تعدد الأقطاب، أصبحت مسألة تقسيم مناطق النفوذ وإنهاء التوترات والاضطرابات إحدى سياسات البرجوازية عموما والبرجوازية الامبريالية الأمريكية خصوصا!

لذا فإن سيطرة الدول على الوضع السياسي والأمني في بلدانها وانهاء التوترات الداخلية أصبحت تمثل السياسة المستقبلية للدول الإمبريالية والبرجوازية المحلية. يتطلب تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط بالنسبة لرأس المال إنهاء أي وجود للميليشيات أو القوات المسلحة غير الحكومية أو الحركات المسلحة، وإعادتها إلى هيكل الدولة. وبالتالي، على الدول أن تعد نفسها لهذه التغييرات لتتمكن من استيعاب هذه القوات داخليًا! مدى تنفيذ هذه السياسة يعتمد على طبيعة الصراع والتحالفات بين القوى والأقطاب العالمية والدول المحلية. بهذا المعنى، فإن قضية أسلحة الحشد الشعبي، والقوات الفلسطينية في لبنان، والقوات المسلحة في سوريا بما فيها «هيئة تحرير الشام» واتفاقياتها مع الحكومة السورية، ونزع سلاح حزب العمال الكردستاني ودمجه مع الدولة التركية، وحتى مستقبل قوات البيشمركة في إطار الدولة العراقية المستقبلية، كلها تدخل في هذه الاستراتيجية السياسية المسماة «جمع الأسلحة وحصرها في أيدي الدولة».

حول اعتماد العباءة الزينبية زيا رسميا في بغداد

مرتضى أحمد

لا شك نحن نعيش حالياً في المرحلة الأكثر رجعية من مراحل الأسلام السياسي الذي تجسده حكومة الإطار التنسيقي، حيث حكومة السوداني تريد ان تعيد تشريع الحملة الإيمانية على خطى حزب البعث وصدام حسين في التسعينات.

بعد أن شرعت حكومة السوداني كل القوانين التي ترسخ الرجعية وتقمع الحريات بدءاً من قانون المحتوى الهابط وقانون البغاء والمثلية وحظر المواقع الأباحية وتعديل قانون الاحوال الشخصية، لم تكتفي بذلك فقام مجلس محافظة بغداد بأصدار قرار ملغوم وهو أعتماد "العباءة الزينبية" الزي الرسمي للنساء في بغداد بناءاً على طلب رئيسة لجنة البيئة "هدى جليل العبودي" التابعة لتيار الحكمة.

ما يكمن وراء هذا القرار هو اقتراب الانتخابات والحاجة الى احياء الطائفية من جديد عبر محاولة تمرير هكذا قرارات رجعية وهذا يوضح مدى أفلاس الحكومة العراقية من كل الحلول وانعدام اي أفق لتحسين الوضع في العراق والرد على المشاكل التي يعاني منها المواطن، فتلجأ الى سياسة أسلمة المجتمع وترسيخ الطائفية والتخلف وإضفاء الطابع الأسلامي على المؤسسات الرسمية للدولة لأن هذه الوسائل هي الورقة الأخيرة التي تضمن بقائهم في الحكم، وأول شيء تلجأ له حكومة الأسلام السياسي عند فرض "الأسلمة" على المجتمع هو مهاجمة النساء وتقييدهن عبر فرض زي اسلامي عليهن وأعتباره هوية للنساء في المجتمع ودوائر الدولة، وهذه المرّة الحكومة تستخدم تكتيك جديد في تمرير القرارات التي تهاجم النساء وهو استخدام نساء في السلطة تمثل اجندات الحكومة لضرب نساء في المجتمع.

في الوقت الذي تعاني فيه الجماهير من الفساد المستشري والبطالة والرواتب القليلة وارتفاع سعر صرف الدولار وانعدام الأمان وانعدام الحقوق وسوء الخدمات، وتعاني النساء من ابشع انواع الأضطهاد وانعدام المساواة والحقوق، بدلاً من تقوم الحكومة بالرد على مشاكل الشعب وحلها، تقوم بفرض الأسلمة والطائفية وتمرير القرارات الرجعية القروسطية على الشعب، وكل من يتظاهر ويطالب بأبسط حقوقه الأساسية يتم قمعه بأبشع الطرق مثلما تم قمع مظاهرات المهندسين ومظاهرات المعلمين في الناصرية، وهذا اقوى تجلّي للفشل الذي تعاني منه الحكومة وانعدام الأفق امامها لحل أي مشكلة يعاني منها المواطن، وكل هذه القوانين التي تحاول الحكومة تمريرها لا يمكنها ان تحجب كمية الفساد الذي ينخر الدولة، وانعدام الأمان والفقر والعوز الذي يعاني منه المواطن، بل الحكومة العراقية والأسلام السياسي حالياً يحفر قبره بيده ويمهد لنهايته بمحاولاته لتمرير هكذا قرارات رجعية، لأن المجتمع لا يحتاج الى اعادة انتاج الطائفية ولا يحتاج الى "عباءة زينبية" ولا يحتاج الى تقنين زواج الأطفال عبر تعديل قانون الاحوال الشخصية، انما المجتمع بأمس الحاجة الى حقوق وأمان ورفاه وفرص عمل وخدمات جيدة وارتفاع سلم الرواتب، والنساء تحتاج الى قوانين مساواة وقوانين تحميهن من العنف الأسري وتحفظ حقوقن وحرياتهن والمساواة بالفرص وليس ترسيخ القمع والأضطهاد عليهن.

منصور حكمت وحقوق الاطفال

توما حميد

وقد وقف بشكل خاص ضد تأسيس المنظمات العسكرية للأطفال دون سن ١٦.

دور الدولة والقانون:

دعا إلى تدخل الدولة عبر تشريعات صارمة لحماية الأطفال، ورفض فكرة «حيادية الدولة» في مواجهة الانتهاكات ضدهم، بما فيها فرض معتقدات دينية عليهم مثل فرض الحجاب على الفتيات قبل بلوغهن سن الرشد القانوني. وسخر من منتقديه الذين وصفوا ذلك بتدخل الدولة في حياة الأفراد، مؤكدًا أن الحقوق غير المدعومة بقانون تكون عرضة للانتهاك والمصادرة.

شدّد على أن كل النضالات الجدية من أجل الحقوق، أيا كانت، تحاول كسب قوة القانون. كما أكد أن القوانين التي تحمي الشرائح الضعيفة هي أحد أسس التقدم الاجتماعي، مشيرًا إلى أن الدول الغربية نفسها تتدخل في العديد من المجالات لحماية الأطفال (مثل منع ضربهم).

حدود السلطة الأبوية على الأطفال:

رفض منصور حكمت فكرة أن للوالدين حقوقًا مطلقة على أطفالهم، مؤكدًا أن الأطفال ليسوا ملكيةً للوالدين، وأن للمجتمع الحق في حمايتهم من الممارسات الضارة، حتى لو مورست داخل العائلة تحت ذرائع دينية أو ثقافية.

في نظر منصور حكمت، فإن حرية المعتقد للوالدين يجب ألا تتجاوز حقوق الطفل.

النسبية الثقافية:

انتقد منصور حكمت سياسة «تعدد الثقافات» و»النسبية الثقافية»، وهي السياسة التي روّجت لها البرجوازية الغربية بعد نهاية الحرب الباردة لتبرير ما سمّاه «صراع الحضارات»، بهدف إضعاف النضال الطبقي وتحويل الانتباه عن أزمات النظام نحو صراعات مستندة إلى هويات مصطنعة.

لقد صورت هذه السياسة المجتمعات بشكل عام والجاليات في الدول الغربية على أنها كتل متجانسة، وروجت لشخصيات رجعية كقادة لهذه الكتل. وانتقدها منصور حكمت كأداة لتبرير انتهاك حقوق الإنسان وتعزيز الفصل العنصري وخلق غيتوات «ثقافية» تحت شعار احترام ثقافة الأقليات. كما اعتبرها تراجعًا عن الحقوق العالمية والشاملة للإنسان.

انتقد فكرة أن الحجاب والعديد من الممارسات والتقاليد الرجعية هي جزء من «ثقافة» مجتمعات يجب احترامها، معتبرًا إياها ذريعة للحفاظ على أشكال القمع. ودعا إلى تطبيق معايير حقوق الإنسان العالمية على الجميع بغض النظر عن الخلفية الثقافية أو الدينية، ورفض استخدام «الثقافة» كغطاء للقمع.

مقتطفات من برنامج «عالم أفضل» للحزب الشيوعي العمالي:

كتب منصور حكمت في البرنامج حول حقوق الطفل ما يلي:

- حق كل طفل في التمتع بحياة سعيدة وآمنة وخلّاقة.
- على المجتمع تأمين رفاه وسعادة كل طفل، بغض النظر عن وضعه الأسري.
- على الدولة ضمان معايير موحدة من الرفاه وإمكانات النمو المادي والمعنوي للأطفال والفتوة، في أعلى المستويات الممكنة.
- توفير الخدمات الطبية والتعليمية والثقافية المجانية لضمان معايير عالية لحياة الأطفال والفتوة، بغض النظر عن وضعهم الأسري.
- وضع جميع الأطفال الذين فقدوا الأسرة أو الإمكانات العائلية تحت رعاية الدولة، وتأمين معيشتهم وتربيتهم في مؤسسات عصرية ومتطورة.
- إقامة حضانات مجهزة وعصرية لضمان تمتع جميع الأطفال بأجواء تربوية واجتماعية حيوية وخلّاقة، بغض النظر عن ظروفهم العائلية.
- المساواة الحقوقية التامة بين الأطفال المولودين داخل إطار الزواج أو خارجه.
- منع العمل المهني للأطفال والفتوة تحت سن ١٦.
- منع جميع أشكال إيذاء الأطفال داخل الأسرة والمدارس والمؤسسات التعليمية والمجتمع بشكل عام.
- منع الضغط النفسي وإخافة الأطفال.
- منع العقاب البدني منعًا باتًا.
- المواجهة القانونية الحازمة لاستغلال الجنسي لألطفال. ُيعد االستغلال الجنسي لألطفال جريمة جنائية كبرى.
- ملاحقة ومعاقبة كل من يحاول بأي طريقة أو تحت أي ذريعة حرمان الأطفال، بناتًا أو أولادًا، من حقوقهم المدنية والاجتماعية، مثل التعليم والترفيه والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية.
- منع تأسيس منظمات عسكرية للأطفال دون سن ١٦.

خاتمة

قدّم منصور حكمت رؤية متقدمة لحقوق الطفل، معارضًا التقاليد الرجعية والنسبية الثقافية التي تبرر انتهاكاتها. وشدد على دور الدولة والقانون في حماية الأطفال، معتبرًا أن الحقوق لا تكون فعلية إلا بضمانات قانونية صارمة. تبقى أفكاره مرجعًا أساسيًا في النضال من أجل عالم يحترم حقوق الأطفال كأفراد مستقلين، وليس كملكية أو أدوات لأجندات أيديولوجية.

قصة معاشات تُصادر في كردستان

سمير عادل

عرقية أو دينية أو إثنية مختلفة.

ونحن في العراق شهدنا بعضًا من هذه الفصول خلال فترة حكم النظام البعثي، في عقد الثمانينات، حيث تم تهجير الاف من الكرد الفيلية ورميهم على الحدود العراقية-الإيرانية، مع تغييب المئات من الشباب التي تجاوزت أعمارهم السن الثامن عشر، وتم هدم أكثر من ٣٠٠٠ قرية في المناطق والمدن الكردية، واختفى نحو١٨٠ ألف إنسان في حملة عُرفت باسم "عمليات الأنفال"، إلى جانب فرض حصار اقتصادي خانق على تلك المناطق، وغيرها من السياسات القمعية خلال حقبة التسعينات من القرن الماضي.

من الواضح، وعلى الصعيد العملي، أن التوازنات السياسية في العراق تشكّل عائقًا أمام النظام الطائفي-القومي في بغداد للسير على خطى النظام البعثي الفاشي في تعامله مع الناطقين بالكردية في بقعة جغرافية عُرفت تاريخيًا باسم كردستان. ولذلك، لم يتبقَّ أمامه سوى خيار واحد من درجات العقاب الجماعي، ذلك الذي تبنّته حكومة نوري المالكي في ولايته الثانية منذ عام ٢٠١٤. وتعاقبت بعد المالكي حكومات انبثقت من رحم ذات النظام، مثل حكومات العبادي وعبد المهدي والكاظمي، وآخرها حكومة السوداني، دون أن تُحدث أي منها تغييرًا في المنهجية المتبعة في ممارسة العقاب الجماعي ضد عمال وموظفي كردستان. وهذا يوضح، بشكل لا لبس فيه، أن من يعيش في جغرافيا كردستان لا يُعامل كمواطن متساوٍ في الحقوق مع من يعيش في جغرافيا الوسط والجنوب، وفقًا لمنهجية النظام السياسي الحاكم في بغداد.

وإن كانت الذريعة هي خرق حكومة الإقليم للدستور، فهناك عشرات الإجراءات الدستورية والقانونية التي تستطيع حكومة بغداد اتخاذها. وهي – في الواقع – «محترفة» و «تتفنن» في تأويل القوانين وتطبيقها ضد خصومها، كما حدث حين أُقصي إياد علاوي من تشكيل الحكومة في انتخابات ٢٠١٠ وهو الفائز الأول الذي حصل على ٩١ مقعد، ثم أُبعد التيار الصدري عن تشكيل حكومة ٢٠٢١ الحائز على ٧٣ مقعد بحجة الثلث المعطل، ولاحقًا أُقيل محمد الحلبوسي من رئاسة البرلمان ثم أُعيد إلى منصبه «بقدرة قادر»، بعد تغيير التوازنات السياسية، أي بعد أن مالت كفة المعادلة السياسية في المنطقة لصالح تركيا.

ما يقارب مليون وربع المليون عامل وموظف، الى جانب أسرهم، يُعاقبون بشكل منهجي فقط لأنهم ناطقون بلغة غير العربية، ولأنهم وُلدوا في بقعة جغرافية تُسمى كردستان. وكأن عليهم دفع ثمن قدر لم يختاروه.

والحق يُقال، إن العقيدة النازية، حين تسعى لتحقيق أهدافها السياسية أو كسر إرادة خصومها، لا تجد وسيلة أنجع من العقاب الجماعي. ولو جُردت من هذه الوسيلة، لما استطاعت البقاء في المعادلة السياسية او في المشهد السياسي في أسوأ الأحوال.

إن مسؤوليتنا، نحن في بغداد، ومعنا كل الجماهير العمالية والتحررية في الوسط والجنوب، أن نرفع صوتنا عاليًا ضد سياسات السلطة الطائفية-القومية في بغداد تجاه جماهير كردستان. أن عمال وموظفو كردستان هم إخوتنا، ومصيرنا السياسي واحد ما دمنا نعيش ضمن جغرافيا واحدة. وعلينا أن نفوّت الفرصة على من يحاول دقّ إسفين الفرقة بيننا، أو يسعى لتخديرنا وجرّنا إلى مستنقع صراعاتهم السياسية. يجب ألا نترك اخوتنا فريسة الجوع والعوز، فنضالنا المشترك هو السبيل لتحقيق الحرية، والسلام، والرفاه للجميع.

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Toma Hameed

A political paper of worker-communist party of iraq

DESIGNED BY: RUZGAR ABDULLAH

الأخيرة

ماذا لو قطع ترامب المساعدات عن منظمات المجتمع المدني؟

الجزء الثاني

نادية محمود

بعد ان تطرقنا في القسم الاول في المقالة الى موضوعة قطع المساعدات المالية عن المنظمات غير الحكومية وان هذا القطع يجب ان لا يوقف النضال النسوي من اجل انهاء التمييز الجنسي متعدد الاشكال ضد النساء، ولا يقوض النضال من اجل انهاء النظام الابوي الذكوري الرأسمالي الذي نعيش تحت «رحمته» الان، فلا النضال النسوي هو «مشاريع»، ولم يكن معتمدا يوما المسعى لاحقاق حقوق النساء على دعم دول مانحة. كان للدعم المالي لمنظمات المجتمع المدني(ممم) اسبابه، و لتقليص الدعم او ايقافه اسباب ايضا. في هذه المقالة ساسلط الضوء على الاسباب التي دفعت الدول الغربية الى تقديم المنح في المقام الاول و اسباب ايقاف او تقليص الدعم المالي.

جاء دعم منظمات المجتمع المدني في الكثير من دول العالم وعلى الاخص: افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية ودول الكتلة الشرقية في سياق تاريخي محدد وهو: تبني النظام النيوليبرالي في الثمانينات من القرن الماضي. يقوم هذا النظام على ثلاثة أسس : اولا، تقليص دور الدولة في الاقتصاد في الاجابة على حاجات المواطن وبعد تخلي الدولة عن مسؤولياتها وتراجعها عن برامج وسياسات الرفاه الاجتماعي التي تقدمها للمجتمع، ثانيا، توسيع دور السوق للقيام بهذا الدور، ثالثا، تقوية منظمات المجتمع المدني لتحل محل الدولة بتقديم الخدمات التي تراجعت عنها الدولة والتي يعجز المواطن عن الحصول عليها عن طريق السوق.

من جهة ثانية تم التركيز على (ممم) مع انتشار خطاب الديمقراطية والترويج له على صعيد عالمي وخاصة في الدول التي كانت تشدد فيها قبضتها على حقوق وحريات الجماهير في اماكن مختلفة من العالم، وخاصة في الدول التي كانت يطلق عليها دول العالم الثالث، والتي كانت تعاني بلدانها من هيمنة الدولة على السياسة والاقتصاد، وضعت مهمة اضافية على عاتق منظمات المجتمع المدني- او المنظمات غير الحكومية، وهي مهمة «الدفاع عن قيم الديمقراطية وحقوق الانسان». الا ان الشرط الذي وضع على هذه المنظمات من لحظة ولادتها هو عدم التدخل في السياسة، ولا تسييس العمل المدني ولا تسييس العمل الاجتماعي والاحتجاج الاجتماعي، والعمل بنظام الشراكة مع الدولة او المنظمات الدولية كشريكة في تحقيق الهدفين: تقديم خدمات، واعطاء منصة للتعبير عما يريده المواطن عبر اعمال « المناصرة والمدافعة والحملات ونشر الوعي والتدريب» لمحاسبة الدولة ومراقبتها كمسالة تقنية وادارية. اي تحول هذه المنظمات الى قنوات مساعدة ومكملة للدولة، وتقنين احتجاج المواطنين والتعبير عن ما يريدوه بدلا من المضي نحو القيام بتغييرات ثورية كالمشاركة في الانتفاضات او الثورات او الاطاحة بالانظمة الحاكمة. اي وضع لها مهمة محاولة اصلاح ما يمكن اصلاحه بما يتوافق ويضمن بقاء الانظمة كما هي. ان اللاتسييس هو المنهجية التي وضعها النظام النيولبرالي للمجتمع المدني بحجة هي ان هذه المنظمات تمثل « المجتمع المدني» وليس المجتمع السياسي. وبهذه السياسة، تم ابعاد هذه المنظمات واعضائها عن الانخراط في اية نشاطات يفهم منها انها يمكن ان تساهم» بتهديد» النظام القائم. اذن استهدفت هذه المنظمات ومن يمولها ابعاد الناس عن التدخل السياسي الحر المباشر للجماهير، وفرض الارادة الغربية وتصوراتها لمدى حدود عمل « المجتمع المدني» في العديد من البلدان ومنها العراق.

وتم استخدام حجب المساعدات المالية كوسيلة لضبط عمل (ممم)، اضافة الى السبل القانونية للسيطرة على الناشطين باستخدام سلطة المال، فالمنظمة التي تتجاوز الخطوط الحمراء او لا تعمل وفق شروط الجهات المانحة تحرم من الدعم المالي. وبهذا تضمن الدول الغربية ان منظمات المجتمع المدني تسير وفق التصورات لتلك الدول او الجهات المانحة باجهاض اي محاولات او اعمال ثورية تهدد الحكومات وتهدد الجهات الدولية التي تدعمها. اي هدف هذه الدول المانحة هي تكريس الاوضاع القائمة دون حدوث تغيير اجتماعي من حركات اجتماعية من القواعد الجماهيرية.

مع تراجع خطاب « الديمقراطية» الذي صدعت القوى الرأسمالية الغربية اسماعنا به ومع صعود اليمين الى الحكم في العديد من الدول الاوربية والولايات المتحدة. بدأت هجمة عالمية على المجتمع المدني وعلى منظماته، واحزابه ونقاباته، وحتى على المشجعين لفرق كرة القدم. مرد هذه الهجمة هي حقيقة الازمات المتواصلة التي تمر بها الدول الغربية، والتي اماطت اللثام عن كذب وزيف هذه الدول وادعاءاتها بالديمقراطية وحقوق الانسان، من ازمة كورونا التي اثبتت عجز الدول الغربية والمتقدمة عن انقاذ البشر الى الحرب على اوكرانيا، الى الحرب على غزة، وتصاعد اليمين وهجمته على كل الحركات الاحتجاجية والمناهضة لسياسات هذه الدول.

من هنا، يأتي تقويض القدرات المالية لمنظمات المجتمع المدني في هذا السياق. في سياق هجمة اليمين، حيث لم تعد «حقوق الانسان» و» القيم الديمقراطية» «شعارا تعبويا «!!! كافيا لنشر النفوذ الغربي في البلدان من دول الجنوب وشرق اوربا وامريكا اللاتينية وافريقيا من اجل اطلاق ايدي الطبقات الرأسمالية الحاكمة في كل بلد من بلدان العالم في فرض سيطرتها وقبضتها على الشعوب لتضييق اية فرص للحريات والتعبير عن نفسها، ومن اجل تقليص المجال العام والحريات وكبح جماح هذه الحركات. هكذا ، كنتيجة وتحصيل حاصل تقوم هذه الدول بتقليص الدعم المالي، تقليص الحريات السياسية والمدنية والتعدي على حقوق الانسان وحقوق المرأة.

انتهى خطاب « الديمقراطية» لم يعد الان يتحدث احد عن الديمقراطية. فاستخدام العنف والقمع سائد في كل مكان على انحاء المعمورة. الخارجية الاميركية ابلغت سفاراتها في كل انحاء العالم، تفحص منصات التواصل الاجتماعي لكل شخص كتب او نشر على صفحته او صفحتها ما يناوىء اسرائيل، يمنع من دخول الولايات المتحدة.

الا انه ينبغي التأكيد ان الجهات المانحة ليست كيانات منسجمة او متشابهة، فهنالك العديد من الاهداف التي تتعقبها الجهات المانحة، منها ما يقع في خدمة الاهداف الانسانية، كأهداف نبيلة ومشروعة. ان قطع المساعدات بالتاكيد له اثار سلبية على المنظمات العاملة في الميدان، ولكن سننهي هذا القسم بالتساؤل: هل تقليص الدعم هو مؤشرا سلبيا، ام يمكن ان يكون مؤشرا ايجابيا يتيح المجال للمنظمات للتفكير بطرق مبتكرة وجديدة؟ والتحرر من شروط الجهات المانحة؟ التي كانت تقيد نشاط وعمل المنظمات بما ينسجم مع اعمالها اكثر مما ينسجم ويتجاوب مع الحركات الاجتماعية واحتياجاتها المالية؟